مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

ما حمل على ضرورة الشعر في إعراب الحديث النبوي للعكبري"دراسة نحوية"(*)

د/ عايض بن محمد القحطاني
دكتوراه لغـويـات - مكتب التـعليم
خميس مشيط - المملكة العربية السعودية

*) تاريخ تسليم البحث 24/7/2021. تاريخ قبوله للنشر 31/7/2021.
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

ما حمل على ضرورة الشعر في إعراب الحديث النبوي للعكبري"دراسة نحوية"

د/ عايض بن محمد القحطاني
دكتوراه لغويات - مكتب التعليم
خميس مشيط - المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

تعد الضرورة الشعرية من أهم القضايا التي اهتم النحويون بدراستها، وتفسيرها، لبناء قواعدهم، وإقامة مسائل النحو وأبوابه؛ ولأنها أحد مستويات التعبير التي لا يلجأ إليها الشاعر إلا عند الاضطرار، فقد نصوا على منع أن يحمل شيء من القرآن عليها. ويأتي هذا البحث لبيان موقف أبي البقاء العكبري من حمل الحديث النبوي على ضرورة الشعر من خلال الدراسة التحليلية لبعض مسائل الضرائر التي حُملت عليها بعض وجوه إعراب الحديث النبوي.

وقد اقتضت خطة البحث أن تشتمل على مقدمة تضمنت التمهيد، والتعريف بالعكبري وبكتابه، وعلى ثلاثة مباحث، هي: الزيادة، والحذف، وتغيير الإعراب، وتوصل البحث إلى أن أغلب روايات الحديث التي حملها العكبري على ضرورة الشعر، روايات تخالف الروايات الصحيحة، أو أنه لا ضرورة فيها؛ لورودها عن العرب، أو جاءت في بعض لغات العرب، وقد حكم عليها العكبري بالشذوذ، وعلى رواتها بالسهو.

الكلمات المفتاحية: الضرورة الشعرية، الزيادة، الحذف، كلام العرب، الروايات الصحيحة.

What is the reason for the necessity of poetry in the expression of the hadith of the Prophet by Al-Akbari Grammar study

Dr. Aiyd Bin Mohammed Alqhtani
Ph.D. Linguistics - Education Office
KhamisMushait - Kingdom of Saudi Arabia
Department of Arabic Language, Linguistics, College of Human Sciences,
King Khalid University, KSA.

Study summary

Poetic necessity is one of the lowest levels of eloquence, and grammarians often associate it with weak and abnormal; Therefore, they stipulated the prohibition of carrying something from the Qur'an on it. The research comes to clarify the position of Abu Al-Baqaa Al-Akbari regarding the interpretation of the Prophet's hadith on the necessity of poetry through the analytical study of some issues of corollaries that were carried by some aspects of the parsing of the Prophet's hadith.

The research plan required that it include an introduction that included a preface, an introduction to Al-Akbari and his book, and three sections: addition, deletion, and changing the parsing. necessity in it; Because it came from the Arabs, or it came in some Arab languages, and Al-Akbari judged it as anomaly, and for its narrators with omission.

Keywords: poetic necessity, addition, deletion, Arab speech, authentic narrations.

تقديم:

تتميز لغة الشعر عن النثر بأنها لغة مضبوطة بوزن وقافية، وقد تضيق بالشاعر مساحة التعبير فيضطر إلى الخروج عليها، وهذا ما يفهم من النص الذي أورده البغدادي في خزانته عن أبي عمرو الشيباني وأبي عمرو الأصمعي، قال: "يقولان: لا يقول عربي: "كاد أن" وإنما يقولون "كاد يفعل" وهذا مذهب جماعة النحويين، والجماعة مخطؤون، وقد جاء في الشعر الفصيح منه ما في بعضه مقنع...أقول: مرادهما بقولهما "لايقول عربي كاد أن" أنه لا يقول ذلك في الكلام، وأما الشعر فهو محل الضرورة"[1].

فالضرورة على هذا مستوى لغوي يستعمله الشاعر عند الاضطرار، أي أنه أقل درجة من المستوى الفصيح، وقد عبر النحويون عن استهجان الضرورات، وجعلوها مع الضعيف والشاذ، ونزهوا حمل القرآن الكريم عليها؛ لأنه في أعلى مراتب الفصاحة، فلا يحمل إلا أصح وجوه الإعراب في اللغة والنحو[2].

ولأن الحديث النبوي ليس في بلاغة القرآن وفصاحته، فقد حُمل على ضرورة الشعر، وكأنه داخل في عموم اختيار الكلام.

وقد حظي الحديث النبوي باهتمام بعض النحويين، وعدوه من مصادر السماع، وهناك من أفرد فيه كتابا، كابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لجامع مشكلات الجامع الصحيح"، والسيوطي في كتابه "عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد". وألفت في مسائل الضرائر الشعرية عدة كتب، من أهمها كتاب "ما يحتمل الشعر من الضرورة" للسيرافي، وكتاب "ضرائر الشعر" لابن عصفور، وعقدت دراسات حول آراء أبي البقاء العكبري، وكتابه "إعراب الحديث النبوي" من أهما:

١- الأحاديث المكررة في كتب إعراب الحديث النبوي، دراسة نحوية موازنة، ناهد أبودية، الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير، ١٤٣٨هـ.

٢- اعتراضات أبي البقاء العكبري النحوية على النحاة في كتابه المتبع في شرح اللمع، فوزي الراشدي، جامعة طرابلس، رسالة ماجستير، ٢٠١٢م.

وتختلف دراستي عن هاتين الدراستين في أنها تتناول ما حمل من الأحاديث النبوية على الضرورة الشعرية.

وقد اخترت دراسة ما حمل من الحديث النبوي على ضرورة الشعر؛ لأن الباحثين درسوا مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي، ومسائل النحو واللغة فيه، ولم يكشفوا عما حُمل منه على ضرورة الشعر.

ويهدف البحث إلى أهداف منها:

١- حصر الأحاديث النبوية التي حملها العكبري على ضرورة الشعر.

٢- بيان موقف العكبري من حمل الأحاديث النبوية على ضرورة الشعر.

٣- دراسة المسائل النحوية في الأحاديث النبوية التي حملها العكبري على ضرورة الشعر.

ويعتمد البحث على المنهج التحليلي، من خلال تتبع الأحاديث النبوية التي حملها العكبري على ضرورة الشعر، ثم مناقشتها، ودراسة ما ورد حولها في المدونات النحوية باختصار وإيجاز.

وقد اقتضت خطة البحث ومنهجه أن يشتمل على:

١- التمهيد، ويشمل:

أ- التعريف بالعكبري.

ب- التعريف بمنهج العكبري في كتابه "إعراب الحديث النبوي".

٢- متن البحث ويشمل:

المبحث الأول: الزيادة.

المبحث الثاني: الحذف.

المبحث الثالث: تغيير الإعراب.

٣- الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

التمهيد:

أ- التعريف بالعكبري:

عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الأصل البغدادي المولد والدار، الفقيه الحنبلي الحاسب الفرضي النحوي الضرير، يلقب بمحب الدين، ويكنى بأبي البقاء[٣].

مولده ووفاته:

ولد العكبري سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وتوفى ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة، ودفن يوم الأحد بباب حرب[٤].

شيوخه وتلاميذه:

حفظ العكبري القرآن في صغره، ثم جدّ في طلب العلم منذ صغره، فقرأ بالروايات القرآنية على عليّ بن عساكر ابن المرجب بن العوّام أبو الحسن البطائحي، وتأدب على ابن الخشاب، وتفقه على أبي يعلى الصغير، وروى عن ابن البطي وطائفة[٥] وتتلمذ له ابن الدبيثي، وابن النجارِ، والضياء المقدسي، والجمال بن الصيرفي، وجماعة[٦]

مؤلفاته:

ألف في الفقه، ومذاهب الفقهاء وخلافهم، كما ألف في النحو ومذاهب النحاة، ومذاهبهم، وألف في العروض، والفرائض، وألف في الحساب، والأدب، والشعر، والتفسير، والجدل، والحديث. وعن مؤلفاته قال الذهبي: "الشواذ، وكتاب متشابه القرآن، وعدد الآي، وإعراب الحديث جزء، وله تعليقة فِي الخلاَف، وشرح لهداية أَبي الخطَّاب، وكتاب المرام في المذهب، ومصنف في الفرائض، وشرح الفصيح، وشرح الحماسة، وشرح المقامات، وشرح الْخطب، وأَشياء سمَّاها ابن النجار وتركتها"[٧].

ب- التعريف بمنهج العكبري في كتابه:

يعد كتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري أقدم كتاب وصل إلينا في إعراب الحديث النبوي، اعتمد فيه مؤلفه على كتاب جامع المسانيد لابن الجوزي، وأعرب منه ما أشكل من الألفاظ، جاء بعده كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك، ثم "عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد" للسيوطي، وقد اعتمد العكبري في كتابه بما ورد في جامع المسانيد للإمام ابن الجوزي، ووضعه على أسماء الصحابة رضي الله عنهم، مرتبا على حروف المعجم، وقد حوى الكتاب عددا من المسائل النحوية واللغوية، التزم العكبري في إعرابها وتوجيهها بآراء النحاة السابقين، وجعل ما خالف ذلك من باب

الخطأ واللحن، أو من سهو الرواة وغلطهم، وقد يحمل ما ورد في الأحاديث من ظواهر لغوية، أو أوجه نحوية على ضرورة الشعر، أو الشذوذ، وقد بلغ ما حمله العكبري على ضرورة الشعر (٨) أحاديث، يقول: "في الحديث: "حتى يستقظان..." هكذا وقع في هذه الرواية "حتى تستيقظان" بالنون، وفيه عدة أوجه: أحدهما أن يكون ذلك سهوا من الرواة، وقد وقع ذلك منهم كثيرا"[٨]، ويقول: "وفي حديثه: "فقال يا أبا ذر هل تدري فيما ينتطحان" بألف والأشبه أنه استفهام، والوجه أن يكون بغير ألف، فإن كان ذلك من تخليط الرواة، فينبغي أن يقال بغير ألف، وإن حفظ هذا عن النبي عليه الصلاة والسلام هكذا كان من الشذوذ، وقد جاء في الشعر:

على ما قام يشتمني لئيم...كخنزير تمرغ في رماد"[٩].

وحاول العكبري في توجيهه لإعراب الأحاديث النبوية أن يستشهد من السماع ببعض القراءات المتواترة، كقراءة "إنه من يتقي ويصبر"، وقراءة "فبم تبشرون"، وبقراءة شاذة كقراءة "أوْ كلما" بسكون الواو.

واستشهد ببعض لغات قبائل العرب كلغة بني تميم، ولغة بني الحارث، ولغة أهل الحجاز. وقد يكتفي بالإشارة إلى "قول العرب"، أو "عن العرب"، أو "كلام العرب"، أو "من العرب".

ورغم أن العكبري كان مقلدا من سبقه من النحاة إلا أنه عبر عن رأيه بإصدار أحكام كثيرة على بعض الأوجه الإعرابية، إذ خطّأ ٧ مرات، وصوّب ١٦ مرة، وضعّف ٦ مرات. واستعمل بعض الألفاظ التي تبين اختياره نحو: "أجود"، و"الصحيح"، و"الوجه".

ويظهر من توجيهات العكبري أنه موافق لمذهب البصريين، وقد وافق الكوفيين في مسألة دخول "مِن" على الزمان لابتداء الغاية، يقول: "وفي حديثه في قوله لفاطمة-عليها السلام-: "هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام" هكذا في هذه الرواية. ودخول "من" لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين ومنعه أكثر البصريين. والأقوى عندي مذهب الكوفيين"[١٠].

على أن أغلب الروايات التي وجهها العكبري، وحملها على ضرورة الشعر، لا تخرج من أنها رواية ضعيفة، أو تخالف الروايات التي صححها علماء الحديث، أو أنها روايات لا ضرورة فيها؛ لورودها في اختيار الكلام، وهي جائزة عند بعض النحويين.

المبحث الأول: الزيادة

المسألة الأولى: إشباع الحركة

قال العكبري: "وفي حديث سمرة بن جندب: "لا يتعاطى أحدكم أسير أخيه فيقتله"، الصواب: لا يتعاط بغير ألف؛ لأنه نهي"(١١).

يستوي الفعل المضارع المعتل الذي لامه ياء أو واو أو ألف في الإعراب مع الفعل الصحيح، رفعا ونصبا، ويخالفه في الجزم، وجزمه يكون بحذف لامه؛ لأن الجازم لم يصادف حركة يحذفها"(١٢).

لذلك حمل العكبري رواية الحديث السابق على وجهين:

الوجه الأول: السهو، يقول: "وقد وقع في هذه الرواية "يتعاطى" بألف، والأشبه أنه سهو"(١٣).

الوجه الثاني: ضرورة الشعر، يقول: "أن يكون أشبع فتحة الطاء، فنشأت منها الألف، كما قال الشاعر:

إذا العجوز غضبت فطلّق ولا ترضاها ولا تملّق(١٤).

وقد أورد ابن الأنباري هذا البيت دليلا للكوفيين من السماع على أن حركات الإعراب الفتحة والضمة والكسرة، إذا أشبعت ينشأ منها حروف الألف والواو والضمة، يقول: "وأن هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة حركات الإعراب، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف التي هي الواو والألف والياء، فالواو عن إشباع الضمة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة"(١٥).

ويظهر من كلام الرضي أن بقاء لام الكلمة في الجزم شاذ لا يقاس عليه، يقول: "وكما أن إثبات الياء والواو والألف في الجزم، كقوله تعالى في بعض القراءات: "إنه من يتقي ويصبر" بإثبات الياء في "يتقي"، مع كونه مجزوما بـ "من"...وعلى تقدير أن تكون "من" شرطية احتمل أن يكون ثبوت الياء لإشباع الكسرة، وكقوله:

ما أنس لا أنساه آخر عيشتي...ما لاح بالمعزاء ريع سراب

بإثبات الألف في "لا أنساه" مع أنه جواب الشرط، وهو (ما). وكقوله:

إذا العجوز غضبت فطلق...ولا ترضاها ولا تملق(١٦)

قال أبوحيان: "وأُوّل على أن (ولا ترضاها) حال"(١٧)

وقال الدماميني: "أثبت الألف مقدرا جزمها، ومنع بعضهم ذلك في الألف محتجا بأن الواو والياء يتحركان نصبا في النثر، ورفعا في الشعر قياسا للرفع على النصب عند الضرورة،

فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف، ولا يتأتى ذلك في الألف؛ لأنها لا تتحرك، وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقيل: الضمة المقدرة، فعلى هذا يجوز في الألف وغيرها، وقيل: الضمة الظاهرة، فعلى هذا لا يجوز في الألف"(١٨).

وحمل ابن يعيش بقاء الألف في الجزم على شبهها بالياء، يقول: "وقد شبه بعضهم الألف بالياء في موضع الجزم، كما شبهوا الياء بالألف حين أسكنت في موضع النصب"(١٩).

ويرى الشاطبي جواز القياس على ذلك، "إذا كان الشعر لا ينكسر، مع زوال الضرورة، كما في قوله: (ولا ترضاها ولا تملق) إذ الشاعر متمكن من الجزم بالحذف، فيقول: "ولاترضاها"، فيكون الشعر مخبونا، فكأنه أثبت الألف غير مضطر"(٢٠).

وقد نُقل عن بعض النحويين أن إقرار هذه الحروف مع الجازم في سعة الكلام لغة لبعض العرب، وأن بعضهم لا يقرها مع الجازم إلا في ضرورة الشعر، وذهب بعض النحويين إلى أن ما ورد في ضرورة الشعر من نحو "لم تهجو"، و"ألم يأتيك"، و"لاترضاها" ليست هذه الحروف فيها هي من نفس الفعل الذي ينبغي حذفها منه للجازم، بل هي حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها، وأن مثل هذه الأفعال مجزومة بحذف حروف العلة التي من نفس الفعل"(٢١).

وعد السيرافي إقرار الألف مع الجازم في قول الله تعالى: "لا تخاف دركا ولا تخشى" على أنه مجزوم بحذف الألف، وهذه الألف جيء بها لمراعاة الفواصل، كما جاءت في قوله "الظنونا"، "والسبيلا" في قراءة من أثبت الألف(٢٢)، ومثل هذه الحروف (الألف، والواو، والياء) التي تبقى مع الجازم، سواء كانت لغة، أو تولدت من إشباع الحركات، الأقرب ألا يقاس عليها، وإثبات ألف الفعل "يتعاطى" مع الجازم، في الرواية التي أوردها العكبري، ليست سهوا، بل رواية ضعيفة، تخالف الروايات الصحيحة التي حذف منها حرف الألف.

المسألة الثانية: بقاء ألف (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف

قال العكبري: "وفي حديثه (فقال يا أبا ذر هل تدري فيما ينتطحان) بألف، والأشبه أنه استفهام، والوجه أن يكون بغير ألف، فإن كان ذلك من تخليط الرواة، فينبغي أن يقال بغير ألف، وإن حفظ هذا عن النبي عليه الصلاة والسلام هكذا كان من الشذوذ، وقد جاء في الشعر:

على ما قام يشتمني لئيم...كخنزير تمرّغ في رماد"(٢٣).

زعم المبرد أن حذف ألف الموصولة مع "شئت" لغة نحو: "سل عم شئت"، فإذا حذفت ألف "ما" الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها ألحقتها الهاء حفظًا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة. ووجبت "الهاء" إن كان الخافض لـ"ما" الاستفامية اسمًا، كقولك في: "مجيء مَ جئت"، واقتضاء (مَ) قتضى. مجيء مه، واقتضاء مه، وترجحت "الهاء" إن كان "الخافض لها" حرفًا نحو: "عَمَّه يَتَسَاءَلُونَ".

ويرى خالد الأزهري أن بقاء ألف (ما الاستفهامية) المجرورة: "ضرورة، وحكاه الأخفش لغة[٢٤].

وحكاه الزمخشري في كشافه لغة، وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى: "قال ياليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي) قالوا: معناه: بأي شيء غفر لي ربي[٢٥].

وفصّل الشاطبي في حذف ألف الاستفهامية، فقال: "وأما المجرورة باسم فليس ذلك بلازم فيها بل يجوز أن تقول: (مجيء ما جئت؟)، ومثل (ما أنت؟) نص على ذلك سيبويه إلا أن الأجود الحذف، وهذا هو العذر له في أن لم ينبه على ترك الحذف، وإنما كان الحذف هنا غير لازم ولازما في المجرور بحرف؛ لأن الحرف لا يستقل بنفسه دون أن يتصل بغيره"[٢٦].

وعلة حذف ألف الاستفهامية المجرورة التفريق بينها، وبين ما الخبرية، يقول ابن يعيش: "وإذا دخل عل "ما" الاستفهامية حرف جر، بعُد (من) الاستفهام، حيث عمل فيه ما قبله، وقرب (من) الخبرية، فحذفوا ألفه للفرق بين الخبر والاستخبار، فقالوا: "فيم"، و"عم"، والأصل: "فيما"، و"عما" قال الله تعالى: "فيم أنت من ذكراها"، وقال: "عم يتساءلون"، وإنما خصوا ألف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية؛ لأن الخبرية تلزمها الصلة، والصلة من تمام الموصول، فكأن ألفها وقعت حشوا غير متطرفة، فتحصنت من الحذف، وربما أثبتوها في الشعر، وهو قليل"[٢٧].

قال الرضي: "وبعض العرب لا يحذف الألف من (ما) الاستفهامية المجرورة، كقوله:

على ما قام يشتمني لئيم...كخنزير تمردغ في رماد"[٢٨]

وذهب ابن هشام إلى ما سبق أن علل له ابن يعيش من أن حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة للتفريق بين الخبر والاستفهام، يقول: "وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة وعيسى "عما يتساءلون"، فنادر، وأما قول حسان...فضرورة ... ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه؛ فلهذا رد الكسائي قول المفسرين في "بما غفر لي ربي" إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية"[٢٩].

ومـا أميـل إليـه أن بقـاء همـزة (مـا) الاسـتفهامية المجـرورة بحـرف، لغـة وردت عـن العـرب، وبهـا قرئـت بعـض القـراءات، وقـد نسـب الشـاطبي هـذا القـول إلـى سـيبويه. وروايـة الحـديث الصـحيحة هـي: (فـيم ينتطحـان) علـى رأي الجمهـور، وهـو حـذف ألـف الاسـتفهام المجـرورة بحرف الجر؛ لذا لا يصح أن يقال إنه من باب الشذوذ كما قال العكبري.

المبحث الثاني: الحذف

المسألة الأولى: حذف (قد) مع الفعل الماضي الواقع جواب شرط

قـال العكبـري: "وفـي حديثـه: "فقـال: مـا أخرجكمـا مـن بيوتكمـا هـذه السـاعة؟ قـالا: الجـوع يـا رسـول الله. قـال: وأنـا والـذي نفسـي بيـده لأخرجنـي الـذي أخرجكمـا" التقـدير: لقـد أخرجنـي، كقول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفة فاجر...لناموا فما إن من حديث ولا صال

وهـو جـواب قسـم محـذوف"[٣٠] ويقـال إنـه أراد: لقـد نـاموا، فلمـا جـاء بـ(قد) قربـت الفعـل مـن الحاضر[٣١]

زعـم البصـريون أن الفعـل الماضـي الواقـع حـالا لابـد معـه مـن (قـد) ظـاهرة، نحـو: (مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم)، أو مضـمرة نحـو: (أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ)، (أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)، وخـالفهم الكوفيـون، واشـترطوا ذلـك فـي الماضـي الواقـع خبـرا لـ(كان) كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه أليس قد صليت معنا، وقول الشاعر:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة...عشية لا قينا جذاما وحميرا

وأجاز بعضهم: (إن زيدا لقام) على إضمار(قد) وقال الجميع في حق الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن بـ(اللام) و(قد)، نحو (قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِئِينَ)[٣٢]

والأكثـر فـي دخـول (الـلام) علـى الماضـي أن تـدخل مـع (قـد)، وذلـك أن أصـل هـذه الـلام الابتـداء، ولام الابتـداء لا تـدخل علـى الماضـي المحـض، فـأتي بـ(قد) معهـا؛ لأن (قـد) تقـرب مـن الحـال، والـذي حسـن دخولهـا علـى الماضـي دخـول معنـى الجـواب فيهـا. والجـواب كمـا يكـون بالماضـي كـذلك يكـون بالمسـتقبل، فجـواز دخولهـا علـى لفـظ الماضـي لمـا مازجهـا مـن معنى الجواب، ودخول (قد) معها قضاء من حق الابتداء[٣٣].

قـال ابـن هشـام: "وقيـل فـي (قُتِلَ أَصْـحَٰبُ ٱلْأُخْـدُودِ) إنـه جـواب للقسـم علـى إضـمار الـلام وقـد جميعا، وذهب إلى أن (قد) في قول امرئ القيس(لناموا) مضمرة[٣٤].

يظهـر ممـا سـبق أن (قـد) قـد تحـذف مـع الفعـل الماضـي الواقـع فـي جـواب الشـرط، وحـذفها ليس من باب الضرورة، لما جاء في السماع.

المسألة الثانية: حذف(أنْ) ورفع الفعل المضارع بعدها

قال العكبري: "وفي حديثه حديث إسلام أبي طالب (لولا تعيرني قريش)، "لولا" هذه يقع بعدها الاسم، وقد جاء الفعل بعدها، وأن معه مقدرة، أي لولا أن تعيرني. وإذا حذفت "أن" فمن العرب من يرفع الفعل المذكور، ومنهم من ينصبه بتقدير "أن"، ويجوز أن يكون ذلك الفعل ماضيا ومستقبلا. ونظيره في حذف "أن" قولهم في المثل المشهور "تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه" أي أن تسمع. وقال الشاعر:

وقالوا ما تشاء فقلت ألهو...إلى الإصباح آثر ذي أثير

أي أن ألهو"[٣٥].

قال سيبويه: "ولو قلت: "مره يحفرها" على الابتداء لكان جيدا، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على "مره يحفرها" فإذا لم يذكر (أن) جعلوا الفعل بمنزلته في: عسينا نفعل، وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا بع فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب. وقد جاء في الشعر، قال طرفة بن العبد:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى...وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

الشاهد فيه أنه حذف (أن) من قوله "أن أحضر الوغى"[٣٦]

وحمل بعض النحويين قول الله تعالى: "وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ" على حذف (أن)، أي أن تستكثر، فلما حذفت (أن) ارتفع الفعل بعدها، والمعنى: لا تضعف عن الخير أن تستكثر منه. قال أبو حيان: "وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليه؛ لأنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر"[٣٧].

وذهب الزمخشري إلى اطراد حذف (أن) وإرادتها، وقال ابن مالك: "ومن كلام العرب: "أن أذهب إلى البيت خير لي"، و"تزورني خير لك"، و"تسمع بالمعيدي خير لا أن تراه"[٣٨].

وأرى أن حذف (أن) ورفع الفعل بعدها، لايهدم أصلا، ولا يكسر قاعدة، وقد جاء في الشعر، وورد عن العرب، وليس من ضرورة الشعر.

المسألة الثالثة: حذف حرف الاستفهام وبقاء معناه

قال العكبري: "وفي حديث أبي جمعة حبيب بن سباع: "تغدينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا أبوعبيدة بن الجراح، فقال: يا رسول الله أحد خير منا؟" التقدير هل أحد خير منا، أو أأحد، فحذف حرف الاستفهام لظهور معناه، كقول الشاعر:

ثم قالوا تحبها؟ قلت بهرا...عدد الرمل والحصى والتراب

أي أتحبها؟"[٣٩].

أجاز الفراء نحو: تراك منطلقا، ونظنك تخرج على حذف همزة الاستفهام أي: أتراك وأنظنك، قال: لأن الاستفهام شك، وهذه الأفعال شك، فاكتفى بواحد عن صاحبه، وامتنع ذلك في ضربت وقبلت وسائر الأفعال؛ لأنها أخبار لا شك فيها. وتابعه قطرب، وأجاز الحذف مع غير هذه التي أجازها الفراء، وذهب سيبويه إلى أن ذلك لا يجوز، قال: "إذا حذفت همزة الاستفهام انقلب المعنى، وهذا أقبح ما يقع فيه الغلط، وقد لحن عمر بن أبي ربيعة في قوله: "ثم قالوا تحبها قلت بهرا" أي أتحبها"[٤٠].

قال الزمخشري: "وتحذف الهمزة إذا دل عليها الدليل"[٤١]، وقد نسب المرادي ذلك إلى سيبويه في ظاهر كلامه، وجوّز الأخفش حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها (أم)، وجعل من ذلك قوله تعالى: "وتلك نعمة تمنها علي، أن عبدت بني إسرائيل"[٤١].

ولعل حذف همزة الاستفهام إذا دل عليها دليل جائز في اختيار الكلام، مع الأفعال جميعها، وليس ذلك من ضرورة الشعر، وهو رأي الأخفش.

المسألة الرابعة: حذف الفاء في جواب الشرط

قال العكبري: "وفي حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من يكلؤنا الليلة لا نرقد عن صلاة الفجر" التقدير: لئلا نرقد، فلما حذف اللام وأن رفع الفعل، ويجوز أن يروى بالنصب على أن يكون جواب الاستفهام، كما قال تعالى: "من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا يضاعفه له" إلا أنه حذف الفاء، كما قال الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها...والشر بالشر عند الله مثلان[٤٢]

ذهب النحويون إلى وجوب اقتران الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة أو فعلا مرفوعا، وعلل السيرافي بأنه: "إنما أتي بها لئلا يسلط ما قبلها على ما بعدها، ألا ترى أنك تقول: "إن تقم أقم"، فتجزم أقم بما تقدم، ولو أدخلت الفاء عليها بطل جزمها، لا تقول: "إن تقم فأقم" فحذف الفاء مع الحاجة إليها لما ذكرنا من ضرورة الشعر"[٤٣]

وقد أجاز سيبويه ما جاء من ذلك نحو قول الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع...إنك إن يصرع أخوك تصرعُ

على تقديم الجواب على تقدير اللفظ، كأنه قال: "تصرع إن يصرع أخوك"[٤٤].

ورد المبرد تقدير جواب الشرط مقدما؛ لأنه قد وقع في موقعه الذي ينبغي له، والشيء إذا وقع في موضعه لم ينو به التقديم، ومثله:

فقلت تحمل فوق طوقك إنها...مطبعة من يأتها لا يضيرها

أي فلا يضيرها[٤٥].

وقد زعم بعض النحاة أنه يجوز حذف الفاء في حال السعة إذا كان فعل الشرط ماضيا في اللفظ حملا على: إن آتيتني آتيك، أي فآتيك، وجعل من ذلك قوله تعالى: "وإن أطعتموهم إنكم لمشركون"(٤٦)

أرى أن حذف الفاء في جواب الشرط من ضرورة الشعر، كما قال بذلك السيرافي، وكان الأصمعي ينشد بيت حسان بن ثابت رضي الله عنه "من يفعل الخير فالرحمن يشكرها"، فلا ضرورة فيه، أما الحديث فقد روي برفع الفعل المضارع على تقدير حذف اللام وأن (لئلا)، وبنصبه، مما يرد حمل الحديث النبوي على حذف الفاء في جواب الشرط.

المبحث الثالث: تغيير الإعراب

المسألة الأولى: رفع الفعل المضارع بعد أن

قال العكبري: "وفي حديث أنس حديث الغار قوله: "حتى يستيقظان متى استيقظا"(٤٧)، وقد حمل العكبري رفع الفعل المضارع بعد حتى على أوجه منها:

١- سهو الراوي.

٢- أن الفعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هما).

٣- الشذوذ، يقول: "أن يكون ذلك على ما جاء في شذوذ الشعر، قال الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما...مني السلام وأن لاتخبرا أحدا

فأثبت النون في موضع النصب، وكذلك هو في هذا الحديث؛ لأن المعنى إلى أن يستيقظا"(٤٨).

يهمل بعض العرب عمل (أن) الخفيفة تشبيها لها بـ (ما)؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، ألا ترى أنك تقول "يعجبني أن تفعل" فيكون التقدير: يعجبني فعلك، كما تقول: "يعجبني ما تفعل"، فيكون التقدير: يعجبني فعلك، فلما أشبهتها من هذا الوجه، شبهت بها في ترك العمل، وقد روى ابن مجاهد أنه قرئ "لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ" بالرفع، وقال الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما...مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

فقال: أن تقرآن فلم يعملها تشبيها لها بـ (ما)(٤٩)

وفي تشبيه (أن) على(ما)، يقول السيرافي: "ومما يفرق بين (ما)، و(أن) أنّ(أن) لا يليها إلا الفعل، و(ما) يليها الاسم والفعل في معناها مصدرا، فالفعل قولك: "يعجبني ما تصنع، أي: "يعجبني صنيعك"، والاسم: "يعجبني ما أنت صانع" أي: صنيعك، وكل حرف يليه

الاسم مرة والفعل مرة، لم يعمل في واحد منهما، وبعض العرب ربما رفعوا ما بعد (أن) تشبيها بـ (ما)"[٥٠].

وحمل الشاطبي كلام السيرافي السابق، على مسألة جعل الخبر جملة بعد (أن)، يقول: "وإن كان قد ضعفه سيبويه فلم يمنعه البتة، قال: "واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعلُ ذاك، ولا: قد علمت أن فعل ذاك، حتى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تنفي فتدخل لا"، ثم وجه ذلك. فعدم الفصل إذا جائز، لكن الفصل أقوى منه. ويحتمل أن يكون من ذلك ما أنشده السيرافي وغيره: أن تقرآن على أسماء ويحكما"[٥١].

ولعل الرواية الصحيحة للحديث الذي أورده العكبري، هي: "حتى يستيقظا" بحذف النون. ورفع الفعل المضارع بعد (أن) ورد عن العرب، وبه قرئت: "لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ" بالرفع، وقد وجه النحاة ما جاء من ذلك على تشبيه (أن) بـ(ما)، وهذا خاص بـ(أن) من حروف النصب. فلا وجه لحمل الحديث على الضرورة الشعرية.

الخاتمة:

عرضت فيما سبق من هذا البحث الأحاديث التي حملت على ضرورة الشعر في كتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

١- أغلب روايات الأحاديث التي رأى العكبري إشكالا في بعض ألفاظها، وحاول أن يعربها روايات تخالف ما صححه علماء الحديث، بل سبق أن بين العلماء ضعف هذه الروايات في المدونات الحديثية.

٢- يظهر من إعراب العكبري للمشكل من ألفاظ الأحاديث، قصرُ الاحتجاج على الشائع المطرد من كلام العرب. وما سوى ذلك فهو لحن عنده وغلط، حتى لو كان لغة، أو قال بها المتقدمون من النحاة مثل سيبويه، والأخفش.

٣- حمل العكبري بعض الأحاديث على ضرورة الشعر، ولا ضرورة فيها؛ لورود ذلك عن العرب في اختيار الكلام.

٤- يظهر من حمل العكبري بعض الأحاديث على ضرورة الشعر، أنه لا يمنع من ذلك، كما نص النحاة على منع ذلك في القرآن الكريم.

ويوصي البحث:

باقتصار الباحثين على دراسة الأحاديث التي يصح الاحتجاج بها، كما ورد في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الجلسة الخامسة والثلاثين من جلسات المجمع في الدورة الرابعة[٥٢].

قائمة المراجع والمصادر:

- الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤٢١،١هـ.
- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- الإستراباذي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ.
- البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ.
- أبوحيان، ارتشاف الضرب في معرفة لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- أبوحيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ط١.
- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ط١، ١٩٠٠م.
- الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: حمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ.
- الذهبي، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.
- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.
- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: محمد الهراس، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٣٩هـ.
- السيرافي، أبوسعيد، شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ.
- السيرافي، أبوسعيد، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تح: عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
- الشاطبي، إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.

- العكبري، أبو البقاء، إعراب الحديث النبوي، تح الدكتور حسن الشاعر، دار المنارة للنشر والتوزيع، السعودية، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- القفطي، إنباء الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية– بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- كحالة عمر، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ.
- مجموعة القرارات العلمية في ٥٠ عاما، القاهرة، ١٤٠٤هـ، ص٥.
- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ.
- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.
- المليفي، خالد بن سليمان، حمل القرآن على ضرورة الشعر، مج العلوم العربية، ج الإمام محمد بن سعود، ع ٣٨، محرم ١٤٣٧هـ.
- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

الهوامش والإحالات:

(١) البغدادي: خزانة الأدب ٩/ ٢٧٩.

(٢) المليفي: حمل القران على ضرورة الشعر، ص١٢٣.

(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان،٣/١٠٠.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ص٩٢، القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ص١١٦.

(٥) كحالة: معجم المؤلفين، ص٤٧.

(٦) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ص٩٣.

(٧) المرجع السابق، ص٩٣.

(٨) العكبري: إعراب الحديث النبوي، ص١١٩.

(٩) المرجع السابق، ص١٧٠.

(١٠) المرجع السابق، ص١٣١.

(١١) المرجع السابق، ص٢١٠.

(١٢) ابن السراج: الأصول في النحو، ٦٠١/٢.

(١٣) العكبري: إعراب الحديث النبوي، ص٢١٠.

(١٤) المرجع السابق، ص٢١١.

(١٥) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣/١.

(١٦) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ٧٤٣/٢.

(١٧) أبوحيان: ارتشاف الضرب في معرفة كلام العرب، ٢٣٨٨/٥.

(١٨) الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد،١٧٧/١.

(١٩) ابن يعيش: شرح المفصل، ٤٩٣/٥.

(٢٠) الشاطبي: المقاصد الشافية،٢٣٨/١.

(٢١) أبوحيان: التذييل والتكميل، ٢٠٨/١.

(٢٢) المرجع السابق،٢٠٩/١.

(٢٣) العكبري: إعراب الحديث النبوي، ص١٧٠.

(٢٤) الأزهري: شرح التصريح، ٦٣٥/٢.

(٢٥) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،١٤٨٧/٣.

(٢٦) الشاطبي: المقاصد الشافية، ٩٦/٢.

(٢٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤١٠/٢.

(٢٨) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ٢٩٧/٢.

(٢٩) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٣٩٤.

(٣٠) العكبري: إعراب الحديث النبوي، ص٢٥٨.

(٣١) ابن السراج: الأصول في النحو، ٢٤٢/١.

(٣٢) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٨٣٣.

(٣٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ٥/١٤١.

(٣٤) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٨٣٣.

(٣٥) العكبري: إعراب الحديث النبوي، ص٢٥٤.

(٣٦) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٢/٦١.

(٣٧) المليفي: حمل القران على ضرورة الشعر، ص١٨٠.

(٣٨) أبوحيان: التذييل والتكميل،٣/١٧٤.

(٣٩) العكبري: إعراب الحديث النبوي، ص١٧٧.

(٤٠) ناظر الجيش: تمهيد القواعد،٣/١٥٤٠.

(٤١) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص٤١٥.

(٤٢) المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص٣٤.

(٤٣) السيرافي: ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص١٣٦.

(٤٤) المرجع السابق، ص١٣٦.

(٤٥) المرجع السابق، ص١٣٦.

(٤٦) أبوحيان: ارتشارف الضرب، ٤/١٨٧٣.

(٤٧) العكبري: إعراب الحديث النبوي، ص١١٩.

(٤٨) المرجع السابق، ص١٢٠.

(٤٩) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ١/٣٢.

(٥٠) المرجع السابق، ١/٣٢.

(٥١) الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٢/٤٠٣.

(٥٢) مجموعة القرارات العلمية في ٥٠ عاما، القاهرة، ١٤٠٤هـ، ص٥.